

للوطن وليس للطائفة فهيمى هويدي

الاخيلج 2007-4-24

فهيمى هويدي

لست مقتنعاً بفكرة حجب الرقم الذي يمثله الأقباط في تعداد سكان مصر، واستغربت كثيراً الحجة التي أوردها رئيس جهاز التعبئة والاحصاء في تبرير هذا الموقف.

(1)

في الحوار الذي أجرته صحيفة "الدستور" مع اللواء ابو بكر الجندي رئيس الجهاز تحدث الرجل في مواضيع شتى، كان من اهمها عدم الاشارة إلى عدد الاقباط المصريين في نتائج التعداد. وحين سئل عن السبب في ذلك، قال ما معناه إن الاجواء الراهنة مشبعة بالحساسية والتوجس، لذلك فإن خانة الديانة كانت اختيارية في استمارات التعداد. وبسبب تلك الاجواء فإن الجهاز حريص على عدم اغصاب الاقباط اذا لم يعجبهم الرقم واعتبروه اقل مما يتصورون، كما أنه حريص على عدم اغصاب المسلمين اذا وجدوا أن الرقم أعلى مما يتوقعون. لذلك وتجنباً لوجع الدماغ فقد صار حجب الرقم هو الخيار الافضل.

اذا صح هذا الكلام، فأزعم أن التفسير الذي قدمه رئيس الجهاز يحتاج إلى تصويب يتحرى وضوحاً وصراحة اكثر. ذلك أنه لم يحدث، ولم نسمع أن المسلمين أعربوا عن استيائهم أو قلقهم من كون الاقباط خمسة ملايين أو عشرة. لكن ما يعرفه الجميع أن بعض متعصبي القبط في داخل مصر وخارجها دأبوا على إثارة اللغط والاحتجاج بسبب نتائج تعداد السكان، مدعين في ذلك أن السلطات المصرية تعتمد تقليل اعدادهم، ومصرين على أن الرقم الحقيقي يتجاوز الارقام الرسمية المعلنة. لذلك فالحقيقة أن حجب عدد الاقباط في التعداد الأخير والذي سبقه، أريد به مجاملتهم وتهذئة خواطهم، وتفويت الفرصة على المجموعات المتعصبة حتى لا تعود إلى إثارة الضجة حول الموضوع مرة اخرى.

في هذا الصدد فإنني أسجل ثلاث ملاحظات، الأولى أنه من حيث المبدأ فإن مجاملة الاقباط ليست أمراً مستهجنًا، ولكنها تظل أمراً مرغوباً اذا كان مما تقتضيه المودة ويتطلبه توثيق العرى وتمتين الوشائج. من ثم فالسؤال أو التحفظ لا ينصب على مبدأ المجاملة، وإنما على مجالها وموضوعها. ولا أكاد اجد محلاً للمجاملة أو مبرراً لها فيما يخص عددهم ونسبتهم بين سكان مصر. فذلك أمر موصول بخريطة الوطن بأكثر من اتصاله بشان الطائفة.

الملاحظة الثانية لا تخلو من مفارقة، لأننا بعدما تابعنا السجال الذي انتهى بالنص على المواطنة في تعديل المادة الأولى في الدستور، في تكرار لمضمون المادة 40 منه، التي قررت المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، بعد أن قطعنا ذلك الشوط. وجدنا أن جهاز التعبئة بحجبه لأعداد الاقباط عالج بعض نتائج التعداد على اساس طائفي، ولم يتعامل مع المعنيين بها بحسبانهم مواطنين مصريين عاديين.

الملاحظة الثالثة لا تخلو بدورها من مفارقة، لأن رئيس جهاز الاحصاء ذكر أن خانة الدين كانت اختيارية في استمارات التعداد، في حين أن الاستمارات ذاتها تضمنت خانة لتحديد عدد الاجهزة الكهربائية لدى كل أسرة (الثلاجة والغسالة وغيرهما) وهو ما يعني بأنه صار بوسعنا أن نعرف من التعداد عدد الثلاجات أو الغسالات لدى المصريين، في حين لا تتمكن من معرفة اعداد الاقباط المصريين.

(2)

اذا اردنا أن نقطع شوطاً ابعد في المصارحة، وتأملاً ملياً في مسألة حجب عدد الاقباط أو نسبته، فسنجد أن هذا الموقف معيب من نواح عدة، فهو يعني - من ناحية - أن اذاعة نتائج التعداد تخضع للحسابات والموازنات السياسية، الامر الذي ينال من صدقية التعداد ويفقد الثقة فيه. لأن الذي يجب معلومة بأهمية عدد الاقباط في البلد، لن يتردد في حجب أية معلومات أخرى، لأية اسباب سياسية أو اجتماعية تملئ عليه أو يقتنع بوجاهتها.

من ناحية ثانية فذلك يعني أن الجهات المسؤولة لا تملك شجاعة اعلان الحقيقة في الموضوع، وتحسب

لردود الافعال في الداخل والخارج بأكثر من التزامها بمقتضيات الحقيقة، الأمر الذي يشجع الآخرين على الضغط عليها ومحاولة ابتزازها.

من ناحية ثالثة فإن هذا الموقف يمثل اهدارا لحق الرأي العام في المعرفة، التي هي في هذه الحالة تتعلق بحقائق وتضاريس المجتمع الذي يعيشون في كنفه. وهو مسلك يعيد الى الأذهان موقف الوصاية الأبوي من جانب السلطة، التي تعتبر أن احاطتها بالأمر فيها الكفاية. وأنه ما دامت الحكومة تعرف، فإن "الراعي" سيقوم باللازم، وعلى الرعية ألا تشغل بالها بالموضوع، وأن تنصرف إلى امورها الحياتية.

من ناحية رابعة، فإن كتمان الرقم يفتح الباب على مصراعيه للمبالغة من جانب او للتهمين والتبخيس من جانب آخر. الأمر الذي يسهم في البلبلة واللغط، باعتبار أنه غيبة اعلان الحقيقة، فإن ذلك يوفر مناخاً موافياً للترويج للمبالغات وكل صنوف الشائعات.

من ناحية خامسة، فإن هذا الموقف يعطي للمواطن المصري انطبعا مؤداه أنه محكوم عليه أن يتعامل مع ملفات الوطن الذي يعيش فيه بحسيانها اسراراً لا يجوز له أن يطلع عليها، مما يوسع من نطاق الالغاز التي تحيطه. فلا تغدو مقصورة على المجال السياسي، وإنما تتجاوز ذلك الى ما هو اجتماعي وثقافي.

(3)

حين اعلنت نتائج الاحصاء السكاني لعام 1976 التي تبين منها أن عدد الاقباط في مصر لا يجاوز 2 مليون و300 ألف نسمة (بنسبة 6,24%)، احتج بعض المتعصبين في داخل مصر وخارجها (في الولايات المتحدة خاصة) وأثير الموضوع في مجلس الشعب. وأسفر الأمر عن تشكيل لجنة لتقصي حقائق الموضوع برئاسة وكيل المجلس محمد رشوان، ضمت اثنين من المسلمين واثنين من الاقباط، وتلقت اللجنة مذكرة بهذا الخصوص من اللواء جمال عسكر رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وقتذاك. وقد استعرض مضمون تلك المذكرة المستشار طارق البشري في كتابه المهم الذي صدر عن دار الهلال سنة 2005 تحت عنوان "الجماعة الوطنية- العزلة والاندماج".

حتى يزيل الشكوك المثارة، فإن اللواء عسكر قدم للجنة تقصي الحقائق بيانا بالموظفين والمسؤولين الاقباط الذين اشتركوا في كل مراحل التعداد، من التحضير إلى التنفيذ والمراجعة، ثم وضع امام اعضائها الحقائق التالية:

إن جميع التعدادات التي اجريت منذ الاحصاء الأول في سنة 1897 وحتى سنة 1947 (معروف أن التعداد يتم كل عشر سنوات) أشرف عليها خبراء انجليز وفرنسيون. فمدير الإحصاء في عام 1907 كان فرنسياً، ومدير الاحصاء في 1917 كان انجليزياً. (اسمه مستر كريج) - وهو الذي اشرف على تعدادي 1927 و1937، ورئيس الاحصاء آنذاك كان حنين بك حنين وهو قبطي مصري، واهمية هذه الخلفية تكمن في انها تستبعد تماماً شبهة التلاعب في النتائج التي حددت نسب المسلمين والمسيحيين في مصر. وهي النسب التي ظلت مستقرة وشبه ثابتة طوال الثمانين عاماً السابقة (لا تنس أن لجنة تقصي الحقائق التي بحثت الموضوع تشكلت في سنة 1980).

إن نسبة الاقباط في التعداد الأول كانت 6,3%، والثاني (في 1907) كانت 6,4%، غير أن هذه النسبة ارتفعت ابتداء من تعداد 1917 حيث وصلت الى 8,1%، وظل الوضع مستقراً في تعداد 1937 الذي قدرت فيه نسبتهم ب 8,2%، لكنها تراجعت قليلاً في تعداد عام 47، فوصلت إلى 7,9%.

هذه الزيادة التي طرأت على نسبة المسيحيين ابتداء من عام 1917 لم يكن سببها ارتفاعاً مفاجئاً في اعداد الاقباط المصريين وإنما كانت نتيجة لإدخال افراد جيش الاحتلال البريطاني وعائلاتهم في التعداد، إلى جانب آخرين من الاجانب، الأرمن واليونانيين، الذين تمصروا بعد الغاء الحماية على مصر والغاء المحاكم المختلطة في عام 1922، وفضلاً عن هؤلاء وهؤلاء فإن ظروف الحرب العالمية الاولى (1914 - 1919) دفعت أعداداً من الاجانب الى الهجرة إلى مصر، الامر الذي كان له دوره في زيادة نسبة المسيحيين.

بسبب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، تعذر اجراء التعداد في مواعده المقرر، لكنه اجري في سنة 1960، وتبين منه أن نسبة المسيحيين بدأت في التراجع التدريجي، حتى وصلت إلى 7,3%. وكان ذلك أمراً طبيعياً، بعد رحيل القوات البريطانية، ونزوح اعداد من الاجانب والمتمصرين بعد ثورة 1952، وفي اعقاب العدوان الثلاثي في عام 1956.

في التعداد التجريبي الذي اجري عام 1966 هبطت نسبة المسيحيين إلى 6,7%، وهي النسبة التي تأثرت باستمرار نزوح الاجانب، خصوصاً بعد التأميمات التي تمت في سنة 1961، واحدثت الهجرة المسيحية شبه المنظمة بعد حرب 1967، للاستيطان في الولايات المتحدة وكندا، الى تراجع آخر في اعداد المسيحيين، حتى وصلت نسبتهم في تعداد عام 1976 إلى 6,24%. وهي النسبة التي استقرت منذ ذلك الحين، واثارت احتجاج بعض المتعصبين كما سبق وبينا.

في تعداد عام 1986، وصلت نسبة المسيحيين إلى 5,87%، وقدر عددهم في احصاء ذلك العام بمليونين و830 ألف نسمة. وفي احصاء 1996 الذي حجت فيه اعداد الاقباط لأول مرة، ظلت النسبة تدور حول 6%،

طبقاً للتسريبات التي خرجت وقتذاك، أما احصاء 2006 الذي نحن بصدده فلم تعرف نتائجه فيما يخص الاقباط، وإن كان الخبراء يرون أن نسبتهم لم تتغير كثيراً، وأنها ستظل تدور حول نسبة 6% صعوداً أو هبوطاً، حيث يقدر الخبراء أن الاقباط يزيدون بمعدل 50 ألف نسمة سنوياً.

(4)

بقيت عندي كلمتان، الأولى أن حق الكرامة للمواطنين يرتبط بصفاتهم تلك، ولا علاقة له بأعدادهم أو أوزانهم فضلاً عن معتقداتهم، هو حق انساني في الأساس - (هل يحتمل منا البعض أن نقول إنه حق شرعي أيضاً تقرره الآية" ولقد كرّمنا بني آدم؟) - فما هو مكفول للمائة أو للمليون شخص، لن يتضاعف إذا كان العدد خمسة ملايين أو عشرة، وإنما لهؤلاء ما أولئك من الحقوق والضمانات.

الكلمة الثانية أن مظلة الوطن حين تضيق عن استيعاب مختلف اطراف الجماعة الوطنية، فإن ذلك يفتح الباب واسعاً للتفلسف منها، والاحتماء بمظلة الطائفة أو القبيلة أو الجماعة أو غير ذلك من التكوينات الفئوية. والوعي بهذه الحقيقة ينبهنا إلى أهمية تصويب المسار، بحيث تتضافر جهود المخلصين من أجل السعي لتوسيع مظلة الوطن، لتحقيق دورها في الاستيعاب وتكريس تماسك الجماعة الوطنية. وذلك لا يتأتى إلا من خلال الالحاق على اطلاق الحريات العامة والتشبيث بإقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية، توفر للجميع بلا استثناء حقوق المشاركة والمساءلة وتداول السلطة. حيث أزعج أن ذلك وحده يمثل طوق النجاة الذي ينبغي أن نتعلق به، ليس فقط لضمان استمرار تماسك الجماعة الوطنية وقطع الطريق على محاولات العبث بمفاصلها، ولكن أيضاً لضمان حقوق المواطنة لكل مكونات تلك الجماعة، حتى لا تضطر أي منها إلى محاولة الالتفاف أو الاستقواء بأحد لتحصيل تلك الحقوق